ليس بالقمع والتوريط انقاذ سورية

محمد الحسناوي*

■ لا خلاف على أن القطر السوري يمر في مرحلة خطرة بسبب استحقاقات الداخل والخارج، بعضها من صنع الأعداء الذين لا ينتظر منهم الا الشر والعدوان لتحقيق مصالحهم، وكثير منها من صنع السوريين أنفسهم، أقصد أصحاب القرار والمتحكمين به طوال أربعين عاماً من عمر سورية الحديثة، وهي فترة توازي نصف عمر الاستقلال.

أما مخاطر الداخل من تصدع الجبهة الوطنية، وانهيار اقتصادي، وانتشار البطالة بمعدلات غير مسبوقة (40 % من القوة العاملة)، وشيوع الفقر (60 % من المواطنين تحت خط الفقر)، وفساد نوعي ضارب الأطناب، وانتهاك لحقوق الانسان السوري على مدار الساعة، وتصاعد الاضطرابات الأمنية بين السلطة وطلاب الجامعات حلب ودمشق وحمص واللاذقية، والطائفية (في السلمية ومصياف 2005/3/30)، والعرقية (انتفاضات المواطنين الأكراد في القامشلي والجزيرة السورية وحلب وعفرين ودمشق)، وأخيراً لا آخراً تكاثر منظمات الدفاع عن حقوق الانسان السورية وناشطي المجتمع المدني، ودخولهم في معارك مواجهات مع السلطة بالبيانات والاعتصامات وبرقيات التنديد وعرائض التضامن والاستنكار، والتعرض للاختطاف والاعتقال وحتى الاغتيال، كما جرى للشيخ محمد معشوق الخزنوي في 2005/5/10م، فضلا عن استمرار الغموض في مصير آلاف معتقلي الثمانينات، أو موت بعض المواطنين الأكراد تحت التعذيب أو في قطعاتهم العسكرية. (اعلان جمعية حقوق الانسان في سورية: وفاة 13 سورياً تحت التعذيب قي عام 2004م واعتقال 445 مواطناً ـ مفكرة الاسلام 2005/4/8).

هذه المخاطر الداخلية التي يتم التستر عليها، أو تسويغها بأردية الخارج واستحقاقات الخارج، أو الزعم بحلها أو حل بعضها، تتضاعف وتتفاعل بتفاقم يتجلى باعترافات المسؤولين أنفسهم، اعترافات موارية أو صريحة، كما تنذر بانفلات الشارع، كما حصل في قرية معربا في ريف دمشق في الأسبوع الأول من هذا الشهر نيسان (ابريل)، لما أرادت السلطة هدم منازل أحياء بكاملها بحجة مخالفتها للقوانين أي بغير ترخيص، فتصدت النساء والأطفال الفقراء بالحجارة من سكان تلك البيوت الطينية للشرطة المختصة بقمع الشغب ولتعزيزات الجيش الآلية والبشرية، ووقعت اصابات في النساء والأطفال... انضم بعدها رجال تلك المساكن، واستطاعوا أن يأسروا عدداً غير قليل من رجال السلطة رهائن، وهربوا بهم الى الجبل، حيث اعتصموا به، ورفضوا اطلاق سراح الأسرى، برغم تهديد السلطة بمسح قرية معربا عن آخرها، أو دك الجبل على المعتصمين به، وقبول المواطنين التحدي، ثم تحول السلطة الى جولات تفاوضية يقودها شقيق الرئيس ماهر، واستجداء الحل بحجة الظروف الوطنية الصعبة ثم بشروط منها: التراجع عن قرار الهدم أولاً، والتعويض عن المتضررين ثانياً، والاعتذار عما حصل ثالثاً.

وكان الصحافي السوري شعبان عبود كان من هذه المخاطر قبل استفحالها في مقالة له نشرها في جريدة «النهار» اللبنانية بعنوان: «أحزمة الفقر ـ وربما العنف ـ حول دمشق» 2004/4/29م جاء فيها: يسكن في هذه الأحياء حوالي 40 % من سكان دمشق، وجلهم من الفقراء وأبناء الريف، في تجمعات سكنية بائسة تبلغ حوالي 50 حياً كلها تعتبر مخالفة من الناحية القانونية، ويطلق عليها رسمياً مناطق المخالفات والسكن العشوائي. ثم يضرب أمثلة ميدانية من شهادات سكانها: وقد عزا أبو خالد قيام الكثير من شباب وادي المشاريع بأعمال الشغب اثر أحداث القامشلي في منتصف آذار (مارس) 2004م، الى الفقر والظروف القاسية التي يعيشها أبناء الحي، والظلم الذي يتعرض له الأكراد، ومن بينهم ابنه الذي سجن منذ سنتين، بسبب مشاركته في اعتصام أمام أحد المقرات الدولية في دمشق. ويضيف الصحافي: في حي الزين الذي يقع جنوب حي القدم ـ جنوب دمشق، كان أحمد، وهو شاب يبلغ من العمر 15 عاماً، يبحث في القمامة المنتشرة في كل شوارع الحي، عن ـ النايلون ـ ليبيعه لبعض المعامل. وفي هذا الحي لا توجد مياه صالحة للشرب، ولا كهرباء، ولا شبكة هاتف، فقط القمامة المنتشرة في الشوارع تملأ المكان، وتعطيه هوية.

وبالمناسبة ان هذا الصحافي شعبان عبود كان أحد ضحايا مهنته اذ تعرض للاعتقال: لما قام بنشر أنباء عن تشكيلات وتنقلات جديدة في أجهزة الأمن العسكري، وهو ما تعتبره السلطات السورية محظوراً الاقتراب منه، ويحتمل أن تعرضه لأحكام سجن قد تصل ثلاث سنوات (سلوى الاسطواني ـ آنا ـ 2006/3/6)، فانتصرت له جمعيات حقوق الانسان السورية والعربية والدولية.

أما سياسة الهدم لمنازل المواطنين فليست في محيط العاصمة وحدها، بل هي سياسة شملت أنحاء متعددة من القطر، ففي 2006/3/31 هدمت السلطات منازل فلاحين في الرقة أثناء غيابهم .. في قرية النسيم، فتظاهر عشرات من أبناء القرية الى جانب أصحاب المنازل المهدمة، بلغ عددها أكثر من 20 منزلاً، حيث تجمعوا أمام منزل محافظ الرقة أحمد خليلي صباح الخميس 2006/3/30. (أخبار الشرق). ومثل ذلك تهديم منازل أكراد في قرية أخرى من ريف القامشلي في تاريخ مقارب.

واشتباكات بين عشيرة عربية وقوات حفظ النظام، في قرية تل الفرس القريبة من القامشلي، على أثر محاولة قوى حفظ النظام الحجز على محولات الكهرباء العائدة للمزارعين ،أدت الى اصابة شرطيين بكسر في الساق واعتقال العشرات من سكان القرية، مما يذكر أن سكان القرية من عشيرة أبو خطابة، التي هي بدورها فخذ من عشيرة الجبور (المركز الكردي للأخبار 2005/3/25م).

وفي المنطقة نفسها ـ أي القامشلي تم تبادل اطلاق نار بين دورية أمنية مع مجموعة كردية مسلحة كانت تهم بكتابة عبارات مناهضة، وتطال الحكومة على جدران ثانوية عربستان في 2006/2/26 (المركز الكردي للأخبار).

أما في مدينة السلمية التابعة لمحافظة حماة فقد عمدت الجهات الادارية الى اغلاق عدة مكتبات وعربات متجولة بالشمع الأحمر، ومنع أصحابها من مزاولة العمل وبالتالي قطع مورد رزقهم الوحيد، على حين أن هناك ملاهي ليلية وبيوت دعارة وأشياء كثيرة تعمل بتراخيص ومن دون تراخيص (نشطاء حقوق الانسان في حماة 2006/12/16م).

مما يؤكد هذه المؤشرات المقلقة حتى في قلب العاصمة دمشق اطلاق رصاص على مدير عام وتهديد آخر بخطف ولده فقد نشرت جريدة «تشرين» الرسمية بتاريخ 2006/2/5م خبر تعرض المدير العام في احدى الوزارات القريبة لمنطقة الشعلان للقتل، والحادثة الثانية: مدير عام مؤسسة أكبر من سابقتها لمكافحته الفساد بتلقيه عبر الهاتف تهديدات مجهولة:.... بل سنبدأ بأشياء تحرق قلبك أولها خطف أحد أولادك.

ووصل الأمر الى سرقة سيارة اللواء وزير الداخلية على يد عصابة يطلق عليها السوريون اسم ـ الشبيحة ـ في منطقة جرمانا من ريف دمشق من نوع مرسيدس، وأكدت المصادر أن اشتباكاً وقع بين العصابة وبين قوات الشرطة في منطقة داريا، ان بعض المعلومات تشير الى أن العصابة يقودها قريب لواحد من كبار المسؤولين هي المسؤولة عن السرقة (ايلاف 2006/2/28م).

ولكي تكتمل الصورة تقع اعتقالات مواطنين في الوقت نفسه تجتاح المدن السورية: دمشق وسلمية وطرطوس، ففي مساء الخميس 2006/2/23م قامت المخابرات الجوية بمداهمة المسكن الذي يقطنه السادة في ضاحية الأسد في دمشق: ماهر أسبر مواليد 1980م وهو صاحب محل مكياج. أيهم أصفر مواليد 1975م وهو يعمل في صالون تجميل. علام فخور مواليد 1979م وهو خريج فنون جميلة. واقتادتهم الى جهة غير معروفة، وكانت قوات الأمن اختطفت أصدقاء لهم وهم: السيد حسام ملحم من جبلة وعلي نزير العلي من الدريكيش، قبل أسبوعين. كما قامت باعتقال الطالب طارق غوراني من مدينة دمشق مع استدعاءات لكل من دياب سرية وعمر العبد الله في نفس القضية وسؤالهم عن نشاطاتهم العامة وقضايا الطلبة والمجتمع. وفي طرطوس قامت قوات الأمن السياسي يوم 2006/2/22م بمداهمة الباخرة عطا الله واعتقلت القبطان الأول فيها السيد مصطفى الشاويش بتهمة الاساءة وشتم لبعض مسؤولي السلطة (موقع الرأي 2006/2/25م).

والطلبة الأكراد لهم حصة أيضاً في الاضطهاد ذكر المحامي .. أن الطلبة سمير علي، وفراس ايبو، وسردار أحمد، وهم طلاب الثاني الثانوي العلمي ضربهم المدير والموجه، لأنهم وقفوا دقيقة صمت، وقاموا بفصل كل من سمير علي، وفراس ايبو، ونقل اجباري للطالب الثالث سردار أحمد (المركز الكردي للأخبار 2006/3/14م).

وأحدث خبر ان السلطات السورية اعتقلت 16 اسلامياً في درعا خلال ثلاثة أيام (المستقبل 2006/4/21م).

وهذا غير الاعتصامات مثل: أربعون قاضياً سورياً اعتصموا أمام القصر الرئاسي احتجاجاً على اقالتهم (العربية نت 2006/2/19)، أو اعتصام 400 ناشط أمام قصر العدل في دمشق، (دماء وعصي وحرية الرأي 2006/3/9)، ومهاجمة طلاب الجامعة المعتصمين بالضرب المبرح بالأرجل والأيدي على أيدي عناصر الأمن تساعدهم عناصر بعثية فيما اعتقل 15 طالباً، وهذا ما يعيد المشهد الى ما قبل عامين حين أقدم طلاب كلية الهندسة في حلب على الاضراب والاعتصام مما أدى الى اعتقال بعض منهم، وتقديمهم الى محكمة أمن الدولة، وفصلهم عن الجامعة (ايلاف – سلوى الأسطواني 2006/2/25).

اضطررنا الى ذكر أخبار تفصيلية عن المعاناة اليومية للمواطنين السوريين في الأيام والأسابيع والشهور الأخيرة، لتتضح الأبعاد الحقيقة الراهنة للوضع السوري الداخلي أولاً، وللتذكير بأن هذا الداخل يسير خطه البياني الى الأسوأ، نقيضاً للوعود الرسمية ثانياً، وثالثاً تسهيلاً للجواب الخطير: هل يمكن لهكذا جبهة داخلية أن تواجه الاستحقاقات الخارجية التي يوظفها النظام للتجييش الظاهري ولتغطية العجز الداخلي الكارثي، وقد صارح وفود الأحزاب العربية الرئيس السوري في اللقاءات الأخيرة مثل الشيخ حمزة منصور من الأردن بأن الشعب السوري هو الذي سيقاتل القوى الأجنبية المعتدية، وليست وفود الأحزاب المؤيدة لفظياً، ولذلك كانت المصالحة والاصلاح الداخليين طوق النجاة للقطر، وكانت الآذان وما زالت في صمم وعناد.

على العكس يقول نائب رئيس الوزراء السوري: ليس عيباً أن نستعرض أرقام الفقر في سورية (ابراهيم حميدي ـ الحياة 2005/7/9) أو تنشر جريدة «الوطن» القطرية في 2005/12/10م العنوان التالي سورية تحقق في 73 قضية سرقة للمال العام، ووكالة يو بي أي في 2006/3/11 تقول: 5 ملايين مواطن يبحثون عن عمل ودراسة تؤكد أن 70 % يعيشون تحت خط الفقر، بينما يخفض عبد الله الدردري رئيس هيئة التخطيط في حينه الرقم الى مليون سوري تحت خط الفقر السفير 1/1 ـ 2004/2م.

هذا هو الحال السوري، فماذا تعمل السلطة لحل الاشكالات المتفاقمة: نختار ثلاثة وقائع ونترك لكل ذي ضمير حي أن يقرر ويستنتج بنفسه:

1ـ منذ خمس سنوات، وصف الرئيس الجديد في خطاب القسم الأحوال، كما تصفها المعارضة، وأطلق وعوداً لتجاوز الأزمات على مستوى الحريات والاقتصاد والاجتماع، على حد سواء، ولما طولب بتنفيذ وعوده، تراجع عنها بحجة أنه يقول تأملات لا برنامج عمل، أو أنه لا يملك عصا سحرية. وقد رأينا فيما ضربنا من أمثلة، كيف عملت العصا السحرية في الشعب والطلاب والاقتصاد والادارة والناشطين...

2ـ على أثر خروج الجيش السوري مكرهاً من لبنان الشقيق اجتمع الرئيس الشاب بكبار الضباط وحضور حشد كبير من الضباط أيضاً، وصرح لهم بأنه لا علاج عنده لجماعة الاخوان المسلمين الا الاقصاء والسحق والاستئصال. هذا قول رئيس دولة بحق فصيل سوري وطني يرفض الاستقواء بالأجنبي، ويحذر من المخاطر!!

3ـ على أثر انشقاق نائب الرئيس عبد الحليم خدام وانضمامه الى المعارضة، لم يتعظ النظام بهذا الدرس، بل ازداد في العزلة والعناد، وفي اللجوء الى سلاحه الذي أورده المهالك في لبنان وتركية أوجلان ودول الجزيرة والخليج في حرب الخليج الأولى وفي كل مكان امتدت اليه يداه، ألا وهو القمع الاغتيال تفجير الأوضاع شق الصفوف، وقد تجلى ذلك بحملات أمنية جديدة تشمل القطر السوري من أقصاه الى أدناه، ضربنا أمثلة لها، عززها بتعليمات تسربت بعض تفاصيلها تقضي بشق المعارضة السورية داخل وخارج أو استخدام العصا والجزرة مع كل فريق، وشق جماعة الاخوان المسلمين السوريين أو الايقاع بينهم وبين المنظمات الاخوانية والاسلامية الشقيقة ... بدلاً من الغاء أسباب الاحتقان في المادة 8 من الدستور الى تغول أجهزة الأمن، والكف عن سياسات التدخل في الدول المجاورة، وتحصين الجبهة الداخلية لاسترجاع الجولان ومواجهة العدوان، واعطاء سياسات الممانعة بعدها الحقيقي لا اللفظي التوريطي كحرب حزيران (يونيو) 67 والمزاودات المعروفة من وزير الطبخ والأركان السابق التي ما قتلت ذبابة، بل ضيعت 23 قرية سورية أخرى في الجولان، ومددت للقوات الدولية كل ستة أشهر، ولم تطلق رصاصة واحدة في الجولان منذ أول احتلاله حتى هذا اليوم، بل وصل الأمر الى طلب مفاوضة العدو بشروط العدو نفسه، وهو يرفض التفاوض، أو الى مصافحة رئيسه كتساف.

* كاتب سوري عضو رابطة أدباء الشام

لماذا يكابر العرب في الاعتراف بالمقاومة العراقية؟

يحيى اليحياوي*

■ قد لا يجد المرء غضاضة كبرى في تفهم مكابرة الادارة الأمريكية في الاعتراف بالمقاومة العراقية. فهي غريمها العنود، وهي الكابس على أنفاس جنودها بالأزقة والطرقات، بالمدن والأحياء... وهي، فضلا عن ذلك، المفسد عليها في مشاريعها المستقبلية، الحائل دون انتشاء «النصر المبين» الذي حققته على بلد قيل، قبيل انطلاق الغزوة الأنجلو أمريكية عليه، ان سبل المقاومة من بين ظهرانيه منعدمة وامكانات التصدي للاحتلال من لدن أبنائه غير ذات قيمة تذكر أو تستوجب الاحتمال... فما بالك بالاعتبار الجدي.

لذلك، فمن الطبيعي أن تنعت الادارة الأمريكية عناصرها (عناصر المقاومة أعني) بالمسلحين تارة، بالارهابيين تارة أخرى وبالمتمردين في حالات عديدة، ليس فقط استهانة بقوتهم وتصلب عودهم المتزايد وانخراطهم في أشكال تنظيمية متراصة، ولكن أيضا مكابرة من لدن ادارة استرخصت على الشعوب حقها في مقاومة الاحتلال واستنكرت عليها حقها في صد العدوان المتأتي منه أو المترتب على سلوكه معها بالمظهر كما بالجوهر.

وقد لا يجد المرء غضاضة كبرى أيضا في تفهم مكابرة حكومة الاحتلال في الاعتراف بالمقاومة العراقية. فهي نقيضها بامتياز تفكيرا وسلوكا وسبل تعامل مع المحتل. وهي المنغص عليها تساكنها الطبيعي معه (مع المحتل)، وهي فضلا عن كل هذا وذاك، البديل الموضوعي لها عندما يزول الاحتلال وتتلاشى الحبال وتنصرف الحماية عن «حكام العراق الجدد».

لذلك فمن الطبيعي أيضا أن تصف الحكومة اياها (وفضائياتها اللقيطة) عناصر المقاومة بالارهابيين والمجرمين والمخربين والعصابات وما سوى ذلك، ليس فقط استهجانا خالصا لما تقوم به ذات المقاومة، ولكن أيضا ادعاء من لدنها (من لدن الحكومة أعني) بأن لا وجود أو ضرورة لمقاومة ما بتوافر حكومة «شرعية، منتخبة وممثلة لكل أطياف الشعب العراقي».

وعلى هذا الأساس، فاذا كان بالامكان التسليم جدلا بالآية من استنكاف الادارة الأمريكية والحكومة المنصبة من لدنها في الاعتراف بالمقاومة العراقية، فانه من المتعذر نسبيا الوقوف عند سر استنكاف الحكومات العربية في الاعتراف بها لدرجة تجاهل وجودها باللقاءات الرسمية كما بالمؤتمرات الصحفية كما بالقمم الاقليمية الدورية كما بسواها.

والواقع أن المتأمل في البيان الختامي لقمة الخرطوم الأخيرة مثلا لا يجد ذكرا للمقاومة بالعراق أو تلميحا لوجودها أو ايحاء بحقها في صد العدوان أو الدفاع عن الوطن، بل نجد بيانا ماسخا يطعن فيها بالسطر الأول حينما يقول: «... نجدد تضامننا مع الشعب العراقي وحكومته المنتخبة...»، تماما كما لو أن العراق لا يعيش حالة احتلال وتماما كما لو أن لا أثر للقوات الأجنبية فوق أراضيه تقرر في سيرورة حاضره ومآلات مستقبله.

والحقيقة أنه لو تسنى للمرء أن يجد بعضا من « ظروف التخفيف» لهذه الحكومات، على الأقل بقمة الخرطوم، لقال التالي دونما تردد كبير:

* فالحكومات العربية بالقمة اياها وجدت نفسها « محرجة» أمام كرسي العراق الذي «اعتلاه» ممثل حكومة الاحتلال بضغط مباشر من الأمريكان وبتواطؤ واضح من الأمانة العامة للجامعة العربية. كيف للقمة اذن أن تتبنى مبدأ الاعتراف بالحق في المقاومة ومندوب الاحتلال جالس، متربع على كرسي ما كان له أن يمتطيه لولا قوى الاحتلال الأنجلوأمريكي؟

* والحكومات العربية (أو بعضا منها على الأقل بالخليج ومصر) تواطأت على احتلال العراق ففتحت له المضايق والمطارات والقواعد العسكرية، بل منها من أجاز بأراضيه اقامة القاعدة المركزية للتحكم في العمليات أثناء الغزو وفيما بعده. كيف لحكومات من هذا القبيل أن « تشرعن» لوجود مقاومة بالعراق وهي مطوقة بمعاهدات مع الاحتلال ومرهونة القرار حتى بدون معاهدات؟

* والحكومات العربية (بالقمة المذكورة كما من خارج أسوارها) مطواعة، رخوة المفاصل، مهلهلة البنيان، عرضة للتهديد من الخارج كما من الداخل سواء بسواء... كيف لها أن تعصي أوامر الأمريكان وهي تعلم علم اليقين أن بيدهم (لا بأيدي سواهم) أسرار الحل والعقد...أعني سبل بقاء هذا النظام وامكانات تهاوي ذاك جملة وبالتفصيل؟

بالتالي، فهي (فرادى كما بالقمم الجماعية) في وضع يضعها بالمحك حقا من اتخاذ موقف من كذا قضايا «حساسة» قد تجر عليها الويلات آنا أو استقبالا وقد تحول دونها ودون استمرار غطاء الدعم والحماية الضامن لاستمرارها في الزمن والمكان.

واذا كنا على قناعة بأن المقاومة العراقية ليست في حاجة الى اعتراف من لدن هذه الجهة أو تلك (حتى وان كان الاعتراف العربي بها رافدا معنويا كبيرا لها)، فاننا نستطيع الجزم أيضا بأن اندلاعها لم ينتظر الضوء الأخضر من ذات الدول، بل تأتى لها كرد فعل طبيعي (مشروع ومعترف به) على وضعية احتلال هي الشاذة عن القياس فيما وضعية المقاومة هي القاعدة واللازمة الأساس.

قد تكون مكابرة الدول العربية في الاعتراف بالمقاومة العراقية نابعة من خوفها المباشر من البطش الأمريكي (الخشن منه كما اللين سواء بسواء)، وقد تكون متأتية تلقائيا من عدم قدرتها على اسناد المقاومة اياها (مالا أو بالعتاد). لكن المؤكد حقا أن ذات الدول انما تخشى، بالبداية وبالمحصلة النهائية، ثقافة المقاومة التي أجج نارها العراقيون ولن يطول الأمد حتى تمتد عدواها، بهذا الشكل أو ذاك، الى نظام عربي مقطع الأوصال، مهترئ البنى ولا ينتظر حقيقة الأمر، الا رصاصة الرحمة لتخلص الشعوب منه.

وثقافة المقاومة المتحدث فيها هنا لا تحيل فقط على المناهضة العسكرية المباشرة أو اعتماد أسلوب حرب العصابات (كما في العراق وأفغانستان وفلسطين)، بل وأيضا الى تنظيم العصيان المدني في وجه النظم العميلة، المتواطئة والمهينة بذلك لشعوبها وللأمة برمتها.

وهي أيضا (ثقافة المقاومة أقصد) لا تنحصر قطعا في مواجهة النظم القائمة، بل تتعداها الى استنبات القابلية على رفض الاستسلام وخلق القدرة على تجاوز المهادنات والقبول بالأمر الواقع.

وعلى هذا الأساس، فان مكابرة الحكومات العربية في الاعتراف بالمقاومة العراقية انما هي نابعة من تخوفها من عدواها وخشية امتدادها اليها ان هي تمادت في الاعتداد بغير أبنائها والمراهنة على جبهات غير جبهتها الداخلية وبأدواتها الذاتية.

ان استنبات ثقافة المقاومة هي التي من شأنها استقبالا أن تحمي الشعوب ضد الهجمات الخارجية. هي التي ستضمن لها سبل المناعة والقوة وتحول، فوق كل هذا وذاك، دون تجرؤ هذه القوة أو تلك عليها...

بثقافة المقاومة وعبرها ومن خلالها تستطيع النظم العربية تدارك الأخطاء واستنباط العبر... فلتتأمل جيدا في انتصارات المقاومة بالعراق قبل أن يفوت الأوان.

* باحث وأكاديمي من المغرب

حديث من ألمانيا: شرف ملطخ بالدماء!

محمد مسعاد*

■ أي قانون يبرر ارتكاب جريمة قتل بدافع الشرف؟ أي دين يسمح لأب أن يغير خطأ بفاحشة من حجم زنا المحارم؟ وأي تشريع يمنح الأب سلطة تقرير مصير ابنته، فيكون مصيرها مصحة الأمراض العقلية؟ إنها صورة من صور الشتات والتمزق الأخلاقي التي تعيشه الأسر المهاجرة، أسر تعيش حبيسة منظومة تربوية مؤثثة بإطار ثقافي وبعقلية شرقية تؤثر فيها العادات والتقاليد أكثر من الدين. منظومة أخلاقية ترزح تحت سيطرة السلطة الأبوية.

لا يمكن اعتبار ما وقع في العاصمة الألمانية سوى جريمة نكراء تبين حجم التخلف التي ترزح تحته أغلب الأسر المهاجرة من أصل تركي أو عربي. إذ أقدم أحد الشباب الألماني من أصل تركي على قتل شقيقة له، وذلك لكونها بنت علاقة حب مع شاب ألماني. دافع الجريمة من منظور الشاب وربما العائلة أن الشابة بفعلها هذا تكون قد خدشت شرف العائلة؛ وهي العائلة الشرقية المسلمة، حينما أقدمت على اختيار شريك لها في الحياة يدين بديانة أخرى، أو قد لا يكون. وهي الشابة التي مرت بتجربة زواج فاشل من شاب تركي فرضته عليها العائلة وهي لم تتجاوز بعد سن السادسة عشرة من عمرها. زواج باء بالفشل بين شابة ولدت بألمانيا وزوج استوردته لها العائلة من تركيا.

كان للحكم الصادر من محكمة برلين والقاضي بسجن الشاب فقط بـ 9 سنوات وثلاثة شهور، لأن وقت ارتكابه لهذه الجريمة كان سنه تحت سن الرشد القانوني سن 18 سنة. كان الحكم مخيبا لانتظارات جمعيات حقوق الإنسان والفعاليات النسائية. 60 حالة قتل من هذا النوع، جرت وقائعها على التراب الألماني، منذ بداية عقد الثمانينات. وأن الأمر حسب تفسيرات عدد من الجمعيات الحقوقية يكون مدبرا ومتفقا عليه داخل الأسر، التي تفوض تنفيذ الجريمة لأحد أبنائها القاصرين، حتى يستفيد من قانون العقوبات الخاص بالشباب القاصر. هذا ما حاولت الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني الدفع به لكن النيابة العامة عجزت عن إثبات كل هذا، فبرأت المحكمة باقي أفراد الأسرة ووجهت إدانتها فقط للمدعى عليه الذي اعترف بالمنسوب إليه.

إن الأمر يلقي بظلاله على عدد من القضايا المرتبطة بواقع الأسر المهاجرة، ويدفع بالباحثين السوسيولوجيين والأخصائيين النفسانيين والتربويين إلى البحث في خلفيات هذا الفعل الشنيع وتحليل أبعاده، خصوصا وأن العالم دخل ومنذ أحداث 11 أيلول (سبتمبر) الإرهابية في دوامة من الصراع بين كتلتين، تلقي كل واحدة منهما اللوم على الأخرى. حالة من التجاذب والصراع الثقافي أو الحضاري تنبش في سيكولوجية كل طرف. يكون الضحية فيها هو السلم الاجتماعي بين الناس بغض الطرف عن لونهم أو ثقافتهم أو لغتهم أو الديانة التي ينتسبون إليها.

تحضرني هنا إحدى القصص القصيرة للكاتب والروائي الألماني من أصول مغربية عبد اللطيف يوسفي «سأتزوج كلبا» والكلب هنا هو المصطلح الذي يطلقه مغاربة فرانكفورت على الألمان. والكاتب تناول من خلال هذه القصة حالات الصراع والتمزق الثقافي مع الذات، والتي تعيشه أغلب الأسر المهاجرة، حيث أدرج حالة أسرة مغربية من أصول طنجاوية استقرت في فرانكفورت وفي إحدى الرحلات الصيفية أجبر الأب طفلته الصغرى التي تبلغ من العمر 11 سنة على المكوث في المغرب عند عمها الذي مارس عليها شذوذه الجنسي لفترة تتراوح سبع سنوات قبل أن تفر راجعة إلى فرانكفورت وعاشت بعدها حياة التشرد والضياع، ولم ترجع إلى بيت العائلة إلا بعد رضوخ العائلة وقبولها بزواج الشابة من «كلب» ظانة أن الفتاة تنوي فعلا الزواج من أحد الألمان. وفي الوقت الذي كانت فيه الأسرة تنتظر رجوع الفتاة إليها صحبة خطيبها راضية بالمصيبة والفضيحة التي ستسببها الفتاة لها، وعلى اعتبار أن هذا الزواج على كل حال أفضل من حالة التشرد والضياع. ففي الوقت الذي كان الجميع يتطلع لدخول الكلب المجازي، إذا بالشابة تدخل ومعها كلب حقيقي استعارته من عند أحد باعة الجرائد. لقد كتب الكاتب قصته هذه مشيرا إلى حجم المأساة التي تعيشه الأسر المهاجرة في بلد المهجر خصوصا الفتيات اللواتي يكن الضحية الأولى في هذه الوضعية. هنا أورد قصة أخرى لكنها هذه المرة قصة واقعية لشابة مغربية أجبرها الأب الفاضل على الزواج من ابن عمها والمكوث في المغرب، بعدما سحبها من يدها ذات عطلة صيفية خوفا من أن تمرغ شرف العائلة في التراب. فأخذها الأب إلى المغرب بعدما بدأت بوادر الأنوثة تتسلل إلى جسدها، وفاجأها بزواج مرتب ومتفق عليه بين الجميع دون علمها. لكن الفتاة كانت أذكى من الأب حيث أقنعته أن ظروف العيش في المغرب صعبة وأن زوجها الذي هو ابن العم لا يشتغل بشكل منتظم، لذلك من الأفضل أن تعود إلى ألمانيا وتشتغل وتهيئ الأوراق اللازمة ليلتحق الزوج بها، خصوصا وأن إمكانية حصوله على عمل هناك مضمونة. انطلت الحيلة على الجميع، وأعادوا لها جواز سفرها، وما أن وطئت قدما الشابة أرض ألمانيا حتى ارتمت في حضن أحد الألمان الذي كانت تعرفه من قبل والذي يتحدر من أسرة يهودية. فرت الشابة إلى بيته ومكثت معه حوالي سنتين أنجبا فيها طفلة، غير أن المشروع فشل كما قد تفشل باقي الزيجات. هنا كان حظ الفتاة العاثر فلا هي استطاعت بناء حياة أسرية مستقرة ولا هي قادرة على الرجوع إلى أهلها حيث الأب الحنون طردها من البيت، بل انه هدد باقي الأسرة بنفس المصير والأم طبعا بالطلاق إذا ما فكر أحد منهم بزيارتها أو ربط حتى الاتصال بها. لم تستطع الفتاة تحمل هذا الوضع فتعرضت لانهيار عصبي وبعده انهيار عقلي ألزمها مصحة للأمراض النفسية والعقلية.

هذا غيض من فيض. حالة من حالات التشرذم والنزاع الداخلي والازدواجية في القيم للأسر المهاجرة من أصل عربي أو تركي. كثرة الإنجاب، اختلاف في طرق التربية، للذكر كامل الحرية وأيضا عليه واجب مراقبة الفتاة/الشرف. قد يكون الطفل الذكر من رواد السجن غير أنه يبقى رجلا لا يشكل أي تهديد لشرف العائلة. الفتيات يعشن في جحيم حقيقي وقد يحرمن من أبسط الحقوق، حتى الأنشطة المدرسية غير مسموح لهن بممارسة بعضها كالرياضة والسباحة والرحلات المدرسية. لهذا انتشرت في أوساط أغلب الفتيات من أصول مهاجرة مقولة «أوراقك مقابل حريتي» والمقصود به عقد غير مكتوب وغير مباشر بين الفتاة وزوج مستورد من البلد الأصل والذي عليه أن يصمت مقابل الحصول على أوراق الإقامة على بعض السلوكات العادية للفتيات أصبحت حتى في أوطانهم الأصلية شيئا عاديا كالجلوس في المقاهي والرجوع للبيت في وقت متأخر، أو حتى الذهاب للمراقص.

ما الذي يقع؟

قتل هنا بدافع كلام فارغ! وشابة فرض عليها أن تقضي ما تبقى من حياتها في مصحة الأمراض العقلية هناك. وقصص كثيرة تنتشر هنا وهناك. دون سبب سوى التخلف الذي ترزح فيه العائلات الشرقية كيفما كانت لغاتها وديانتها، فحتى حالة العائلات العربية التي تدين بالمسيحية هي الأخرى ليست بأحسن حال من نظيرتها المسلمة. هنا نتساءل عن الدور الحقيقي للجمعيات والمساجد المنتشرة في بلاد المهجر. أين هي من الدور الذي عليها أن تلعبه والمتمثل في إشاعة روح التسامح وتوضيح رسالة الدين؟ لكن هيهات فبدل التركيز على أمور تهم القضايا اليومية للعائلات ترى أغلب المساجد أو ما يسمى بالأئمة والذين هم في الحقيقة أئمة التهييج والحقد، فبدل أن يهتموا بأمور تهم الجاليات العربية والمسلمة تراهم يرفعون أكفهم للسماء لنصرة ما يسمى بالمجاهدين هنا وهناك وتوجيه أكف الضراعة لتشتيت الكفار ونصرة المسلمين وتسديد رميهم. والحق يقال ان أغلبهم يعيش بالغش والكذب على الدولة الألمانية حتى يحصلوا على المساعدات المالية، كأن الرسول (صلعم) لم يقل «من غشنا فليس منا».

* كاتب من المغرب يقيم في المانيا

هل يمكن الحديث عن لوبي يهودي في فرنسا شبيه باللوبي اليهودي في امريكا؟

د. محمد عجلاني*

■ مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الفرنسية كثر الحديث عن لوبي يهودي في فرنسا شبيه باللوبي المتواجد في امريكا، لكن لا يمكن ابدا ان نقارن بين البلدين، فأمريكا بلد كبير فدرالي قام على المهاجرين واسس لمجتمع تعددي لكل فئة مهاجرة نواديها وجمعياتها ومؤسساتها.

فرنسا على عكس امريكا بلد مركزي متشدد الانتماء فيه لصالح الامة والوطن الفرنسي هو الاساس، تعترف الدولة فيه بحقوق الطوائف الدينية والاقليات ولكن تجبر الجميع على الاندماج في بوتقة وقالب الوطن الفرنسي.

اليهود في فرنسا حصلوا على حقوقهم وتم الاعتراف بهم مع الثورة الفرنسية التي منحتهم حقوقهم بالكامل، وانخرط اليهود في فرنسا بالحياة السياسية الفرنسية وهم عائلات قديمة جدا تمركزوا في منطقة الالزاس الفرنسية، وبالطبع يصوت ثلثا اليهود في فرنسا او ينتخبون على هوية الحزب الاشتراكي، وهناك عدد كبير من المواطنين الفرنسيين اليهود يناضلون داخل جمعيات انسانية وخيرية تعتبر من يسارية في توجهاتها وتطلعاتها.

ووصلت شخصيات يهودية في فرنسا الى مناصب رئاسة الوزراء وهم ليون بلوم ومنديز فرانس وكذلك لوران فابيوس. ووصلوا بصفتهم اعضاء في الحزب الاشتراكي الفرنسي، ولا يمكن الحديث ايضا عن لوبي يهودي في فرنسا بمعنى اللوبي والادوات الضاغطة كما هو الحال في امريكا، ولكن هناك شخصيات يهودية في المجال الفكري والادبي ناقدة وقوية ولديها تأثير كبير على السلطة السياسية وقصر الاليزيه. فميتران الرئيس الفرنسي السابق كان محاطا بعدد من الشخصيات اليهودية المؤثرة ولكن في الاخير اختار ان يتوجه نحو الحق ويستقبل عرفات ويطالب باقامة دولة فلسطينية.

فالنظام الرئاسي السياسي في فرنسا الذي اقامته الجمهورية الخامسة يعطي للرئيس صلاحيات واسعة والرئيس الفرنسي ينظر اولا واخيرا الى مصلحة فرنسا، بالطبع يراعي توجهات وتطلعات بعض ابناء الشعب الفرنسي ان كان من اصول يهودية او عربية، وبالطبع العرب في فرنسا والمسلمون فشلوا في الانخراط والاندماج بشكل ذكي داخل المجتمع الفرنسي على عكس اليهود فمؤسساتهم هزيلة وهم يعملون بشكل فردي وفوضوي وانساني، فلذلك مطالبهم باتجاه مركز القرار الفرنسي تصل متفرقة ومتشرذمة، بالاضافة الى هذا وذاك، فقد حاولت بعض السفارات العربية في باريس وعلى رأسها السفارة العراقية اثناء حكم صدام حسين اقامة لوبي عربي الا انها سرعان ما اصطدمت بالمواقف المنقسمة للعرب والخلافات العربية ـ العربية بين العراق وسورية في ذلك الوقت مما انعكس بشكل سلبي جدا على العمل العربي في فرنسا وكذلك على عمل الجمعيات التي تم انشاؤها.

اليوم لا توجد شخصيات عربية مؤثرة وقريبة من مركز القرار وفي جميع الاحزاب الفرنسية المؤثرة، رغم عددهم الذي يفو